

الرهان الثقافي في صلب العلاقات الدولية

L'enjeu culturel au cœur des relations internationales

Koïchiro Matsuura

بقلم كويشيرو ماتسورا

ترجمة عياش سلمان

كلّما اتسعت دائرة المُعَوَّلَمِ كلّما ازداد حجم الاختلافات الواجب إدراكها. ولقد أصبح فهم التنوع الثقافي والحفاظ عليه أمران حتميان في الوقت الراهن، وتترتب على ذلك ضرورة تطوير سياسات ثقافية حقيقية تشرك جميع الفاعلين، من منظمات دولية، ودول، ومجتمعات مدنية، وقطاع خاص. كما تمثل التربية والحفاظ على التراث (بمعناه التوسعي) بلا شك، الرهانات الأكثر استعجالاً

السياسة الخارجية

صار من المألوف الربط بين الثقافة والسياسة في مجال العلاقات الدولية، كما تشهد على ذلك الكلمات التي قالها في مايو 2005، رئيس لجنة الاتحاد الإفريقي، ألفا عمر كوناري، بمقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو): "إنّ الكفاح الثقافي يمثل أيضاً مشروعاً سياسياً يرمي إلى إضفاء مضمون اجتماعي على "الاتحاد الإفريقي ويمثل مجموعة نفوذ حول القارة الإفريقية".

تبيّن هذه الكلمات القوية وعياً مشتركاً بشكل واسع وتدعونا إلى التمعّن في الكيفية الملائمة أكثر لإعادة التفكير في مكانة الثقافة التي جُرِّدت من وضعها كحلّ هادئ، إذا شئنا استعارة مفردات رجال القانون، في البرنامج السياسي الوطني والدولي.

إنّ حالات القلق الجديدة التي تواجهها- تصاعد الإرهاب وأعمال العنف بين الطوائف، وأشكال التفاوت بين الرجال والنساء، والفقر، والأوبئة العامة، وأزمة الحوار بين الثقافات، ومخاطر تهديد أمن البشرية وغيرها – تجعل مجتمعاتنا أكثر انغلاقاً على نفسها ومتشككة في مستقبلها بل وحتى في ماضيها. وصار من الضرورة بمكان الإسراع في تركيز عملنا على إشكاليات شاملة لإيجاد حلّ للبحث عن الفهم والإدراك لدى من نعيش معهم نفس العصر. ومن الواضح، منذ الحادي عشر من سبتمبر 2001 أن الرهان الثقافي في معناه الواسع – السياسات الثقافية وترقية التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات – فُرِضَ فَرَضاً في صدارة الانشغالات السياسية. وصار الجميع يبحث في الوقت الحاضر عن إطار أخلاقي كوني يمكن أن تلهم مبادئه مجموع السياسات الوطنية والدولية وترويهما ضمن سياق أصبح فيه توكيد المساواة في الكرامة بين الثقافات أمراً ضرورياً وملحاً. وانعكس هذا التوجه على الخصوص أثناء انعقاد القمة العالمية حول التنمية المستدامة في

جوهانسبورغ، في عام 2002، حيث أقر أثنائها أن الثقافة هي الركن الرابع في التنمية، إلى جانب الاقتصاد والبيئة والشؤون الاجتماعية.

وبالنظر إلى الانحرافات والانقسامات، وأحياناً الجرائم المرتكبة باسم الثقافة، والتمعن فيها يصبح من الضرورة بمكان مراعاة هذا المطلب من خلال إقرار أوسع للجانب الذي يقوم بالتنوع والتعددية على أسسه.

ويترتب على ذلك بالطبع طرح بعض الأسئلة، هل مازال النقاش حول الثقافة مطروحاً على المستوى المحلي أم الوطني؟ متى تتكلم الثقافات، ومن يتكلم حقيقة؟ ماهي الآليات المقومة للتنوع الثقافي في العالم؟

إن الطريقة التي يمكن أن نردّ بها على هذه الأسئلة، بما في ذلك في المجال القانوني، تثير الكثير من الآمال ومن التخوفات. ولنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وهي المنظمة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة المخولة بمهمة في ميدان الثقافة، مسؤولية ثقيلة جداً في هذا المضمار.

ويحتّم علينا العمل المتميز في المجتمعات والثقافات، في الوقت الحاضر، أن نفكر في التاريخ كمسار وكجملة من التفاعلات والتقاطعات والتحوّلات بين البشر وبين الثقافات. ويغيّر ذلك إدراكنا لدور السياسات الثقافية التي توجد في صلب النقاشات المعاصرة حول الهوية والتماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة. وهنا يكمن رهان " التحدي الثقافي " كله، المطروح على طريقة بناء العلاقات الدولية في المستقبل، لا سيما إن نحن أردنا أن نتزوّد، في مجال العولمة، بوسائل التوفيق بين شمولية الحقوق وتنوع الوضع البشري.

العولمة والتنوع الثقافي

إنّ مبدأ التنوع ذاته يستلزم القبول بالتنوع، إلا أنّ العولمة تبدو أحياناً غير قادرة على التكفل بهذا الجانب. وكلّما اتّسعت دائرة العولمة كلما ارتفع حجم الفوارق الواجب إدراكها. ويبدو في الوقت نفسه، كلّ طابع وكلّ أصالة، كانا في وقت ما مقتصرين على إقليم أو ثقافة أو تاريخ، كأوجه مشتركة في الشمولية وينبغي أن تكون معرضة إلى الوصول إليها بصورة تكاد تكون غير محدودة.

ولفهوم " التنوع " في هذا المقام مدلول أساسي لكونه يذكّر بأن التعددية هي المرتع الضروري للحريّات، وبأنّ التعددية الثقافية تمثل جزءاً لا يتجزأ من الإطار الديمقراطي، وذلك بفعل التنوع الثقافي نفسه. وفي هذا السياق، فإنّ حرية التعبير وتعددية وسائل الإعلام والتعددية اللغوية والمساواة في وصول جميع الثقافات إلى وسائل التعبير الفنية وإلى المعرفة العلمية والتكنولوجية وإمكانية وجود هذه الثقافات في وسائل التعبير والنشر تمثل جميعها ضمانات أساسية للتنوع الثقافي. والأكثر من كل ذلك، فإننا ندرك تماماً سبب وجود السياسات الثقافية

كمحركات حقيقية لهذا التنوع في صميم جميع التطلعات في الوقت الحاضر، إذ يمكنها أن تهيئ الظروف الملائمة لإنتاج السلع والخدمات الثقافية المتنوعة ونشرها.

وانطلاقاً من هذا التفكير في التنوع بالذات تم الشروع في مناقشة السياسات الثقافية في مختلف الهيئات المشتركة بين الحكومات والهيئات غير الحكومية في غضون السنوات الأخيرة¹.

ومن جهة أخرى، ظهر على إثر مصادقة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في عام 2001 على الإعلان العالمي للتنوع الثقافي، العديد من المبادرات الدولية الرامية إلى إثراء التفكير في تعزيز العمل القانوني في مجال التنوع الثقافي².

إن التطرق إلى الثقافة في هذا السياق يكون أحياناً محفوفاً بالمخاطر لما عرف هذا المصطلح من مدلولات وتأويلات مختلفة في المكان وفي الزمان. ولذلك، يجب القيام بتوضيح المقصود في الوقت الحاضر من "الثقافة" وتبعاً لذلك "التنوع الثقافي".

من الثقافة إلى السياسات الثقافية

لما أنشئت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) غداة الحرب العالمية الثانية كانت "الثقافة" تعني أساساً الإنتاج الفني والفنون الجميلة وعلم الآداب. وزيادة على ذلك، كانت الوثيقة التأسيسية لهذه المنظمة تدعوها إلى العمل "على ضمان استقلال الدول الأعضاء وسلامتها وثناء تنوع ثقافاتهما" مسلّمة بذلك بوجود ثقافات متميزة تتطابق وحدود الدول – الأمم.

وتم التركيز أكثر، في الستينيات، ضمن سياق تصفية الاستعمار على الاعتراف بالمساواة في الكرامة بين الثقافات وعلى ضرورة انتهاج سياسات التعاون الثقافي في خدمة البلدان التي استعادت استقلالها. وجعلت هذه الخطوة الجديدة من الثقافة المعترف بها كعامل من عوامل الهوية والتنمية عنصراً جوهرياً في التنمية الداخلية للبلدان⁴.

وكان إعلان بوغوتا، على إثر انعقاد المؤتمر المشترك بين الحكومات حول السياسات الثقافية في أمريكا اللاتينية وفي الكاريبي، في عام 1978، هو الذي استكمل هذا التطور، بالنص صراحة أن "الثقافة باعتبارها مجموعة من القيم والإبداعات في المجتمع والتعبير عن الحياة في حد ذاتها، تعدّ أساسية لهذه الحياة وليست مجرد وسيلة أو أداة ثانوية في النشاط الاجتماعي⁵".

ثم شيئاً فشيئاً، صارت الثقافة أو بالأحرى الثقافات، في سياق الأشغال التي تحملها الأنثروبولوجيا الثقافية، لا ينظر إليها كمجموعة متجانسة من الثقافات المتقطعة والتمايزة والسكونية فحسب، بل كعروة من العلاقات النشطة وغير المتساوقة. وطرح ذلك منذ الثمانينيات العديد من النقاشات حول التنمية الثقافية والتعددية "الثقافية وتعدّد الثقافات وضرورة حوار الثقافات والحضارات".

في الوقت الحاضر، يستلهم التعريف المرجعي للثقافة كما هي مدوّنة في الإعلان العالمي لمنظمة اليونسكو حول التنوع الثقافي لعام 2001، من نتائج المؤتمر العالمي حول السياسات الثقافية المنعقد في مكسيكو عام 1982 (الثقافة العالمية) ومن أشغال اللجنة العالمية للثقافة والتنمية (" تنوعنا الخلاق " 1995) والندوة المشتركة بين الحكومات حول السياسات الثقافية من أجل التنمية (ستوكهولم، 1998) " يجب اعتبار الثقافة كمجموعة من السمات المتميزة، الروحية والمادية، الفكرية والوجدانية التي يختص بها مجتمع ما أو مجموعة اجتماعية ما، وتشمل زيادة على الفنون والآداب، الأنماط المعيشية وطرائق العيش في مجموعة واحدة، ومنظومات القيم والتقاليد والمعتقدات".

ولقد مثلت عملية إضفاء القيمة على هذا " التنوع الخلاق " ولا سيما في صالح الثقافات الأقل تمثيلاً، خصوصاً في المبادلات المتصلة بالسلع والخدمات الثقافية، عملاً سياسياً جداً.

ويلخص الاعتراف بالمواسم الموسعة للثقافة مبدأ سياسة ثقافية قائمة على الاعتراف بالتنوع في المجتمعات وفيما بين المجتمعات. كما ترسخ التفاعل بين السياسات الثقافية والتنمية عبر خمسة أهداف : جعل السياسة الثقافية عنصراً من العناصر الرئيسية في إستراتيجية التنمية، التشجيع على الإبداع والمشاركة في الحياة الثقافية، تعزيز السياسات والممارسات للحفاظ على التراث المادي والروحي الثابت والمنقول وتثمينه، وترقية الصناعات الثقافية، وترقية التنوع الثقافي واللّساني في إطار مجتمع المعلومات وفي صالحه، تخصيص المزيد من الموارد البشرية والمالية للتنمية الثقافية.

وستساهم هذه المقاربة الشاملة للثقافة كمحرك للتنمية في فك العزلة عن السياسات الثقافية لتجعل منها عناصر أساسية في التنمية. وصار يُنظر إلى السياسات الثقافية التي يتم إعدادها على الصعيد الوطني وفي إطار بيئة دولية من التشاور والتعاون، في الوقت الحاضر، بمثابة المواضيع التي تلتقي فيها السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتعليم والبحث والإعلام والاتصال.

وسيفضي ذلك كلّهُ، مع بداية الألفية الجديدة، إلى المصادقة بالإجماع على الإعلان العالمي لمنظمة الأمم المتحدة " للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بشأن التنوع الثقافي وتعيين التنوع الثقافي " كتراث إنساني مشترك

إن هذا الإعلان الذي يراعي الرهانات الجديدة المتصلة بالعودة يُلحّ إذن على مفهوم الحقوق الثقافية التي تسري فيما بين الدول وضمن الدول نفسها على حدّ سواء. وزيادة على ذلك، فمن خلال تأكيد ضرورة مرافقة البلدان في ترقية ثقافتها ووضع صناعات دائمة وتنافسية، أثناء تنميتها أو تحولها، فإن هذا الإعلان يعيد الاعتبار إلى مبدأ التضامن والتعاون الدولي في الحقل الثقافي. ويدعو في الأخير كل دولة، في ظلّ احترام التزاماتها الدولية، إلى تحديد سياستها الثقافية وتنفيذها بالوسائل التي تراها ملائمة: " في مواجهة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية الحالية، التي تفتح آفاقاً فسيحة للإبداع والتجديد، ينبغي إيلاء عناية خاصة لتنوع المنتجات الإبداعية والمراعاة العادلة لحقوق المؤلفين والفنانين وكذلك لخصوصية السلع والخدمات الثقافية التي لا ينبغي اعتبارها، وهي الحاملة للهوية والقيم والدلالة، سلعاً أو منتجات استهلاكية كغيرها من السلع أو المنتجات ". (المادة 8)

ويعتزم الإعلان المنسق بمخطط العمل الخاص به رفع تحدّي التنوع الثقافي على صعيدين اثنين: ضمان قدرة الأفراد والجماعات على بناء " ذات مشتركة " متساوقة استناداً إلى حوار بين الثقافات ضمن المجتمعات وفيما بينها، أي بناء تعددية ثقافية كردّ سياسي على التنوع الثقافي، من جهة، وحماية تعددية الأشكال التي يعبر بها عن الثقافات وإضفاء القيمة عليها، من جهة أخرى. أي بعبارات أخرى، الدفاع عن التنوع الخلاق لكي يظلّ هذا التنوع الفضاء الذي يجري فيه حوار الثقافات.

من التعددية الثقافية إلى الحوار بين الثقافات؟

يوجد الحوار بين الثقافات والتعددية الثقافية في صلب النقاش حول الحدود المستقبلية للعلاقات الدولية. كما إن التعبيرات الثقافية تجسد، كما نعلم، ثراء إبداعات الخيال والمعارف ومنظومات القيم. فهي التربة الخصبة للحوار المتجدد الذي من شأنه أن يفضي إلى اندماج كلّ فرد ومشاركته في " الرغبة في العيش المشترك " في كنف المجتمعات. ولا يمكن كسب هذا الرهان إلا إذا كان قائماً على أسس التنوع الخلاق الذي يحترم كل تعبير ثقافي طالما كان هذا التعبير يندرج ضمن احترام حقوق الإنسان والقيم الأساسية.

وانطلاقاً من الثقافة إلى التنوع الثقافي ومروراً بالتضامن الثقافي والأدبي، وبالتعاون في سبيل التنمية، وبالحوار المشترك بين الثقافات والحفاظ على التنوع الثقافي كتراث مشترك بين الإنسانية، فإن التزام الأمم المتحدة المدعوم بمنظمة اليونسكو يظلّ ثابتاً لا يتغير؛ فهو يقوم على نموذج الإنسانية المتعددة حيث تمثل الثقافات مدارج مسارات نشطة تتجدد باستمرار بفعل الحوار الذي ينصبّ عليها. وفي مقابل عالم يتألف من عدد قليل من " الحضارات " تطابق وحدات ثقافية ثابتة ومنغلقة، وفي مواجهة نموذج " صدام الحضارات " يجب طرح نظرة. مجتمعات يقوم ثراؤها على الحوار والمبادلات وعمليات النقل

إنَّ النقاشات التي ترتبت على نشر الصور الكاريكاتورية عن النبيِّ محمد (ص) في الصحافة، في سبتمبر 2005، ذكَّرت المجموعة الدولية بمدى حجم تلك الرهانات من حيث معناها ومغزاها. وممَّا لا شك فيه أن يتم في هذا المقام التوكيد بقوة على الطابع الثابت لبدأ حرية التعبير الذي يعتبر قاعدة الحرية، إذ لا يجوز التشكيك فيه، وعلينا جميعاً في شتى أنحاء العالم السهر على احترامه والدفاع عنه.

وتعتبر وسائل الإعلام، كأدوات تفعيل التحاليل والأخبار المفيدة في حسن فهم العالم المحيط بنا، وعنصراً مهماً للغاية في الحوار بين الثقافات والحضارات. ولكن، لأبَد من تفادي حدوث وضعيات يتعارض فيها مبدآن كلاهما ضروريَّ بالنسبة لكرامة الإنسان، وهما حرية التعبير واحترام القنوات الفردية الخلقية والدينية. ولقد وضعنا هذا النقاش، فوق كل ذلك، في مواجهة الكيفية التي يفاوض كلُّ مجتمع ويحدد على أساسها، بصورة متميزة، حدود ما هو قابل وغير قابل للوصف، ما هو ممكن وغير ممكن تمثيله، وحدود التعبير الساخر والتجديف أو الشتم. إن هذه الحدود متموجة، ومن خلالها يجري التعبير عن الصلة المعقدة لكل فرد أو لكل جماعة أو مجموعة مع التاريخ والثقافة والأمر المقدس. وعلينا إذن أن نعتزف بعدم وجود إجماع على موقع هذه الحدود، ولذلك ينبغي لنا في الوقت الحاضر أن نعرف محيط هذه الحدود ومتغيراتها وتطوراتها حق المعرفة. إن ذلك موضوع نقاش يجب أن تخوض فيه المجموعة الدولية من خلال التقريب بين الأطراف المعنيين. وفي هذه الحالة، يكون في وسعنا، على النحو الذي تبذل فيه منظمة اليونسكو جهدها، إعادة تمهيد سبل حوار هادئ، بعيداً عن العنف، يحترم فيه الجميع.

أيُّ شركاء؟

يتعين علينا في هذا السياق بالذات تصوُّر أدوار جديدة لفاعلين جدد، أو على الأقل أدوار يعاد فيها النظر على ضوء المستجدات. ومادامت توازنات الحياة الدولية قد تغيرت جذرياً فإن أدوار هؤلاء الفاعلين قد تغيرت هي الأخرى تغيراً جذرياً.

ويتمثل الهدف في جمع القوى التي تعمل في سبيل التنوع الثقافي: الدول والقطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وعلينا جميعاً مساهمين في التنوع الثقافي ومستفيدين منه أن نكون ضامنين له أيضاً. ويُقدِّم التزام المنظمات غير الحكومية، إلى جانب الدول، وتأسيس شبكات دولية تعمل من أجل احترام هذا التنوع. إشارات ملموسة على مسؤولية دولية موجودة في الميدان.

يجب أن تمتد هذه المسؤولية إلى مجال سياسي يكون في منأى عن أشكال التمييز ويستند إلى التشاور والتنسيق المحلي والوطني والدولي. ولقد أصبحت سياسات حماية وترقية التنوع الثقافي تتجاوز في الوقت الحاضر مجال السياسات الثقافية بالمعنى الحصري وصارت تقتضي عملاً يسوده التشاور على جميع المستويات.

وفي الوقت الذي صارت فيه العولمة توطد كل يوم أواصر الترابط بين الدول وحيث أضحى التنوع الثقافي رهاناً هائلاً، ثقافياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، فإن هذا الأفق أصبح حيوياً بالنسبة للتنوع الثقافي ولا يمكن أن يكون " موضوع نقاش مانوي بين ما هو " ثقافي خالص " و " تجاري خالص "

الأفاق

يتمثل الرهان السياسي في السنوات القادمة، ضمن هذا السياق، في إدراج هذا الخطاب حول التنوع في صميم العلاقات الدولية، من خلال العمل على استيعاب الشأن الثقافي بكل شموليته. ويحمل حينئذ كل شكل من أشكال الإبداع بذرة لقاء أو حوار يستمد منها كل فرد طاقة وحرية التغيير، شريطة أن يكون هذا الإبداع قائماً على احترام القيم العامة وعلى روح التفتح على الآخر. وتبدو عدة مجالات عمل أساسية في هذا الصدد.

التربية، في البداية. ويجب أن تساعد على حسن فهم الرهانات الثقافية المعقدة وإدراجها ضمن منظور مستقبلي بكيفية متبصرة ونقدية، من خلال تكييفها والسياقات التربوية للمجتمعات المعنية. وأصبح إصلاح محتوى الكتب الدراسية وأدوات التعلّم وبرامج الدراسة، التي تراعي رهانات تمازج الثقافات، أمراً يكتسي الأولوية في الوقت الحاضر ويتطلب تنسيقاً أكبر بصورة مستعجلة على الصعيد الثنائي والدولي. وفي الوقت الذي صارت فيه المجتمعات تنزع أكثر فأكثر إلى العيش ضمن بيئٍ متعددة الثقافات، وحيث ما تزال الصراعات الرمزية للذاكرة تشوّش على موضوع الاندماج، فإن مسألة التعليم، بفعل تنوعها الثقافي، أضحت جوهرية. ويفتضي كل ذلك خطاباً بيداغوجياً وعقلانياً ونقدياً وإعادة تركيب الأساطير الوطنية، وإعادة تجديد الأمجاد الوطنية الماضية، بنظرة جديدة إلى وضع الآخر- ولاسيما من خلال مراجعة مناهج تدريس التاريخ - نظراً لما لها من ضرورة إن نحن أردنا أن نساعد على انبثاق مجتمعات تحمل ذاكرة متحررة في رضاها ومنفتحة على الاختلاف.

العمل في سبيل التراث، بعدئذ. قامت منظمة اليونسكو، على الصعيد القانوني، لكي نكتفي بذكرها دون سواها، بإعداد ما لا يقل عن سبع اتفاقيات دولية والمصادقة عليها منذ الخمسينيات من أجل الحفاظ على الجوانب المختلفة من التنوع الثقافي الذي يُنظر إليه من زاوية التراث زمن زاوية الروح الإبداعية المعاصرة في أن واحد.

إن التنوع الثقافي يتجسّد، ضمن جوانبه التراثية، في التراث المادي غير المنقول، في العديد من الأماكن والمعالم الثقافية المحمية بموجب اتفاقية عام 1972 بشأن حماية التراث العالمي، الثقافي والطبيعي، وكذلك بموجب اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح (البروتوكول الأول لعام 1954 والبروتوكول الثاني لعام 1999). أمّا الممتلكات غير المنقولة فهي محمية بموجب اتفاقية عام 1970 المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها من أجل حظر استيراد وتصدير وتحويل الملكيات غير المشروعة للممتلكات الثقافية ومنع ذلك، التي تعززت باتفاقية

المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص⁶ بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطريقة غير مشروعة لعام 1995، وكذلك باتفاقية حماية التراث الثقافي تحت المائي المصادق عليها في عام 2001

أما التراث الثقافي غير المادي الذي ظلّ مدة طويلة لا يحظى بعناية معززة، فإنه صار في الوقت الحاضر محميا بموجب الاتفاقية الدولية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي المصادق عليها في عام 2003 ، وأما اللغات والأدب الشفهي والموسيقى والرقص والألعاب والميثولوجيا والتقاليد والعادات والمهارات والهندسة المعمارية وكذلك أشكال الاتصال التقليدية التي تمثل شهادات رائعة على تنوع الثقافات

إن الروح الإبداعية التي لم تحظ إلى وقت قريب جداً إلاّ بصور الاتفاقية العالمية بشأن حقوق المؤلف⁷ في عام 1952، والتي تمت مراجعتها في عام 1971، استفادت هي الأخرى بأداة قانونية في عام 2005؛ وهي اتفاقية حماية تنوع المضمين الثقافية وأشكال التعبير الفني التي استكملت الصرح القانوني الذي أعدته منظمة اليونسكو من أجل ترقية التنوع الثقافي. ويسعى الهدف الأول المتوخى من هذه الاتفاقية إلى تعزيز الحلقات الخمس التي لا انفصام لها، بطريقة متضامنة لكي تسمح لتنوع التعبيرات الثقافية بالظهور والتجدد والعودة بالنفع على مجموع المجتمعات، وهي: الإبداع، والإنتاج، والتوزيع/النشر، والحصول على التعبيرات الثقافية والانتفاع بها

وبالاعتراف، في أن واحد، بسيادة الدول في إعداد السياسات الثقافية في خدمة تنوع التعبيرات الثقافية، وبخصوصية "النشاطات والسلع والخدمات الثقافية" المتميزة عن السلع الاستهلاكية الاعتيادية، فإن الاتفاقية استحدثت للمرة الأولى ضمن القانون الدولي دائرة مخصصة للثقافة. وكان ذلك ابتكار في غاية الأهمية وضع الثقافة في الوقت الحاضر في صدارة البرنامج السياسي الدولي

إن هذه النصوص التي تمثل خلاصة إستراتيجية منظمة اليونسكو في مجال حماية وترقية التنوع الثقافي تجسّد من حيث المضمين القانونية المادة 7 من الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي التي تنص: " إن كل إبداع ينهل من منابع التقاليد الثقافية، ولكنه يزدهر بالاتصال مع الثقافات الأخرى. ولذلك لا بد من صون التراث بمختلف أشكاله وإحيائه ونقله إلى الأجيال القادمة كشاهد على تجارب الإنسان وطموحاته، وذلك لتغذية الإبداع " بكل تنوعه والحفز على قيام حوار حقيقي بين الثقافات

إن الحفاظ على التراث يمثل فعلا الحفاظ على التنوع وتصوّر الهوية والاختلاف. كما إن منظمة اليونسكو ما فتئت فيما يخصها، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تعمل على تحسيس الرأي العام الدولي بهذه الضرورة الملحة

وانطلاقا من هذا المنظور، تمّ الشروع منذ عام 1959، على إثر نداء من الحكومتين المصرية والسودانية، في القيام بأكبر حملة دولية، وهي الأولى من نوعها في صالح مَعْبَدِيّ أبو سمبل. وسمح هذا النّجاح بنفكك معبديّ أبو سمبل وفيلة ونقلهما إلى مكان آخر وتركيبهما من جديد. ثم جاءت بعد ذلك حملات كبرى أخرى للحفاظ على

التراث وتوجيه نداءات إلى التعاون الدولي ولاسيما لإنقاذ مدينة البندقية وبحيرتها (1966) أو الانقراض الأثرية (في موجدوارو بالباكستان (1974 - 1997) أو مجموعة بوربودور في إندونيسيا (1972 - 1983).

وزيادة على هذه الحملات الدولية الكبرى، أُنجِزَت عدة مشاريع بناء على طلب الدول الأعضاء - كالأشغال التي نُفِذت منذ تسجيل جزر الفصح على قائمة التراث العالمي في عام 1995، للحفاظ على تلك الشخوص الهائلة المنحوتة على الحجر أو المُوَاطِي، تلك التماثيل الميغليثية التي تحدث منظرا ثقافيا فريدا من نوعه، ينسجم مع بيئتها الطبيعية، ويسحر أهل هذا الزمان سحرا لا يضاويه سحر

كما ينبغي التذكير بالدور المُكامل للتراث ضمن الوقاية من التوترات والنزاعات أو حلّها. وفي غضون السنوات الأخيرة سعينا جاهدين في موستار أو في باميان أو في بغداد على وضع التراث الثقافي في صلب السياسات الوطنية للمصالحة وإعادة البناء. وتندرج عملية المساعدة على إرجاع مسلّة أكسوم إلى موقعها الأصلي، بناء على طلب من الحكومتين الإيطالية والإثيوبية ضمن هذا المنظور. وفي جنوب شرق أوروبا، على سبيل المثال لا الحصر، يعتبر مفهوم "الرواق الثقافي" الذي بادرت به منظمة اليونسكو نموذجا مثاليا عن تلك الإرادة الساعية إلى وضع التراث الثقافي في خدمة الإبداع والحوار المعمّق بين المجتمعات

إن تلك الأروقة الثقافية التي توطّدت حولها على مرّ القرون أوأصر ثقافية وعلاقات تجارية بين البلدان، يمكن أن تستخدم إطاراً لأشكال تعاون ووافق إقليمية معززة، ضمن جدلية مفتوحة بين الإرث الثقافي والتعددية في الهويات. وقامت منظمة اليونسكو، منذ مدة قصيرة، في لبنان، بتذكير السلطات الإسرائيلية واللبنانية فوراً، واستجيب لها، لما دعتهما باعتبارهما من الموقعين على اتفاقية لاهاي لعام 1954 بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلّح وعلى الاتفاقية بشأن التراث العالمي لعام 1972، بواجبهما الحتمي على حماية التراث الثقافي.

وأخيرا، صارت وسائل الإعلام وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في الوقت الحاضر، أكثر من أيّ وقت مضى، في صميم الترتيب الرامي إلى إعادة تنشيط حوار نقدي ومستنير وترقيته بشأن استحداث وتوزيع أشكال التعبير الثقافي، وكذلك الحوار بين الثقافات

وفي الوقت الحاضر، صارت أكبر حصة من المضامين الثقافية (التعابير الفنية والمعلومات والقيم، وغيرها) تنتقل عبر شبكة الإنترنت وأصبح لها وقع هائل على خيال الأفراد وتصوّره للعالم. وصار بذلك الإبداع الخلاق على المحكّ إذ أصبحت مصادر مضامينه محدودة وكذلك الشأن بالنسبة لسبل الوصول إليها. وتلك أيضاً عاقبة من عواقب الشرخ الرقمي الذي لم يصبح يتجسد في تفاوت في توزيع الشبكات فحسب، بل في نقص في التكوين على استعمالها أيضا وفي تفاوت في توزيع الطاقات على استحداث مضامين فيها. وفي هذا السياق، جعل مؤتمر

التي تضم الفنانين والمناضلين الثقافيين والهيئات الثقافية وصناعات الإبداع التي ركزت أشغالها على ضرورة وجود أداة تضمن الدعم للفنانين ومشاركة المجتمع المدني، وتشجع الدول على تبني موقف سابق التأثير وليس موقف دفاعي في مجال السياسات الثقافية.

يمكن أن نورد من ضمن أمثلة أخرى، المائدة المستديرة وعنوانها "التنوع الثقافي والتنوع البيئي من أجل تنمية مستدامة" في إطار القمة العالمية حول التنمية المستدامة (جوهانسبورغ 3 سبتمبر 2002) وقمة البلدان الفرنكفونية (بيروت، أكتوبر 2002) والاجتماع السنوي للشبكة الدولية حول السياسات الثقافية (الكاب، إفريقيا الجنوبية، أكتوبر 2002) ومصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على اللائحة التي أقرت يوم 21 مايو "يوما عالميا للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية" (A/RES/57/249 (20 ديسمبر 2002)).

تم التركيز منذ 1960 إلى 1980 على التعاون الثقافي الدولي لتلبية حاجات البلدان التي حصلت على استقلالها. وتجسد ذلك أولا في مصادقة الدول الأعضاء في منظمة اليونسكو، في عام 1966، على إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي الذي يعبر عن إرادة سياسية في التعاون لبلوغ أهداف السلم والرفاهية التي حددها ميثاق الأمم المتحدة. وأما دور "السياسات الثقافية الوطنية" فلم يعترف به اعترافا كاملا إلا بمناسبة انعقاد المؤتمر المشترك بين الحكومات حول الجوانب المؤسسية والإدارية والمالية في السياسات الثقافية المنعقد في فيينا عام 1970، الذي نص تقريره الختامي على أن "السلطات العمومية يمكنها بل يجب عليها أن تمارس في هذا الميدان كما في العديد من الميادين الأخرى التي تمس بكرامة الإنسان وتطور المجموعة، وظائف الحفز والتنظيم والمساعدة التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من المجتمعات العصرية". وأكدت المصادقة على الاتفاقية بشأن حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، في عام 1972، هذه المسؤولية المزدوجة، الوطنية والدولية، إزاء التراث العالمي، من خلال جملة من الأحكام المنصوص عليها في إطار "الحماية الوطنية والحماية الدولية للتراث الثقافي والطبيعي".

باشرت منظمة الأمم المتحدة في عام 1988 "العشرية العالمية من أجل التنمية الثقافية" التي تدعو على الخصوص الدول إلى إيلاء المزيد من الاهتمام والاعتراف لتطوير الثقافة وللهويات الثقافية ولظروف المشاركة في الحياة الثقافية وللتعاون الثقافي الدولي.

من الأهمية بمكان التذكير بأن هذا المؤتمر قام بدور مهم بالنسبة للبلدان الحديثة العهد بالاستقلال في توكيد دور الثقافة والسياسات الثقافية كأداة للتحرر السياسي والاقتصادي. كما يعد هذا المؤتمر مرحلة هامة من خلال إدراج فكرة "ثقافات التهجين" وتوكيد أهمية التنوع الثقافي لدى الشعوب. "كعامل توازن وليس انقسام".

منظمة مشتركة بين الحكومات مستقلة مهمتها (Unidroit) المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص دراسة وسائل مطابقة وتنسيق القانون الخاص للدول أو لمجموعات الدول والتحضير التدرجي (لمصادقة مختلف الدول على القواعد الموحدة في القانون الخاص (ملاحظة المحرر).

تعالج الاتفاقيتان المصادق عليهما من منظمة اليونسكو في الوقت الراهن موضوع حماية حق المؤلف (الاتفاقية العالمية بشأن حقوق المؤلف لعام 1952، التي روجعت مراجعة أخيرة في 1971) والحقوق المجاورة (اتفاقية روما بشأن حماية الفنانين والمؤدين والمنفذين ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات البث الإذاعي لعام 1961). وتم مؤخرا تحيين مجالات تطبيق هاتين الاتفاقيتين بمصادقة المنظمة العالمية للتجارة، في عام 1994، على الاتفاق بشأن الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الثقافية التي والمصادقة على معاهدات الإنترنت (1996) من قبل المنظمة العالمية (ADPIC) تشمل التجارة وتعالج بعض الجوانب المتعلقة بوضع المبدعين والفنانين بموجب اللائحة (OMPI) للملكية الثقافية علقه بظروف الفنان (1980) وهي أداة غير ملزمة ولا تتبع إلا بدرجة ضعيفة في السياسات زالم الثقافية لأغلبية الدول. وتمت مراجعة مجال تطبيق هذه اللائحة أثناء المؤتمر العالمي حول ظروف الفنان (باريس، 1997) الذي ألح على الجوانب المتعلقة بتمويل الفنون، والمساعدة على الإبداع، والتعليم الفني، والفن والتكنولوجيات الجديدة، وظروف العمل، والضرائب وصحة الفنانين، والحق في التفاوض الجماعي وحرية تنقل الفنانين. وأوصى المؤتمر باتخاذ بتدابير توحيد أدوات دولية ذات طابع إلزامي والمصادقة عليها.

Revue des revues, sélection de juillet 2007

Koïchiro MATSUURA : « L'enjeu culturel au cœur des relations internationales »
article publié initialement dans *Politique Étrangère*, 4^e trimestre 2006.

Traducteurs :

Anglais : Padma Natarajan

Arabe : Selmane Ayache

Chinois : Yan Suwei

Espagnol : Hilda Becerril

Russe : Ekaterina Belavina

Droits :

© *Politique Étrangère* pour la version française

© Padma Natarajan /CEDUST de New Delhi

© Selmane Ayache/Bureau du Livre de l'Ambassade de France en Algérie pour la version arabe

© Yan Suwei/Centre culturel français de Pékin pour la version chinoise

© Hilda Becerril/Institut français d'Amérique latine pour la version espagnole

© Ekaterina Belavina /Centre culturel français de Moscou pour la version russe